

المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة

البيان الختامي

المقر الدائم للإيسيسكو، الرباط، المملكة المغربية، 29 - 30 أكتوبر
2008م

البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة

1. يعون من الله تعالى، عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة دورته الثالثة في المقر الدائم للإيسيسكو بالرباط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، في الفترة 29 – 30 شوال سنة 1429هـ، الموافق 29-30 أكتوبر عام 2008م. وقد عُقد المؤتمر تحت شعار : (من أجل التخفيف من آثار التغير المناخي على الدول الإسلامية).

2. وترأس افتتاح المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، رئيس المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة، بحضور معالي الأستاذ عبد العزيز مزيان بلفقيه مستشار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومعالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو-، وسعادة الدكتور رازلي محمد نور الدين، المدير العام للعلوم والتكنولوجيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ممثل الأمين العام للمنظمة، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء في حكومة المملكة المغربية، وممثلي المنظمات الإسلامية والعربية والدولية، وسفراء الدول الأعضاء المعتمدين لدى المملكة المغربية، وعدد من كبار الشخصيات.

3. وفي مستهل الجلسة الافتتاحية تليت آيات من الذكر الحكيم، ثم استمع الحاضرون إلى الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالته الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية إلى أعضاء المؤتمر، والتي ألقاها معالي الأستاذ عبد العزيز مزيان بلفقيه، مستشار صاحب الجلالة، حيث أعرب جلالته في بدايتها عن اعتزاز المملكة المغربية باحتضان المقر الدائم للإيسيسكو، منوهاً بإنجازات المنظمة في مجالات اختصاصها، ومشيداً بجهودها المبذولة في مجال حماية البيئة في العالم الإسلامي، وفي محيط عالمي تتعرض الأنظمة البيئية فيه إلى انتهاكات مخلة بتوازناتها ومهددة لديمومتها، الأمر الذي يحتم تضافر جهود الجميع للتصدي للمخاطر المحدقة بكوننا والمهددة لمستقبل الوجود الإنساني.

وشدد جلالته على ضرورة مواجهة التحديات البيئية، وبخاصة ظاهرة التغير المناخي وانعكاساتها السلبية على مستقبل التنمية في البلدان الإسلامية وأمنها الغذائي، مما يفرض تنسيق جهود هذه الدول وتوحيد مواقفها، والانخراط في الجهود الدولية المبذولة للتغلب على ظاهرة الاحتباس الحراري. وذكر جلالته في هذا الصدد، بالتجربة المغربية في تدبير الموارد المائية، مؤكداً قابليتها للتعميم على الدول الإسلامية.

كما أشاد جلالتة بدور المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة في تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، مشيراً إلى أن دورته الحالية تُعدّ مناسبة للوقوف على التقدم الحاصل في تفعيل برنامج العمل الإسلامي للتنمية المستدامة الذي أقرّه المؤتمر الأول، وفرصة لتوحيد المواقف تجاه القضايا البيئية التي يتضمنها جدول أعمال هذه الدورة. وفي هذا الصدد، أشار جلالتة إلى القضايا الرئيسية التي تفرض نفسها على العمل الإسلامي المشترك في مجال البيئة، مركزاً على أزمة ندرة المياه، ومؤكداً على ضرورة ترشيد استغلال الموارد المائية، ومشيداً بجهود الإيسيسكو في هذا الإطار، ومنوهاً بالتعاون المثمر البناء بين الإيسيسكو ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة في مختلف المجالات البيئية.

وفي هذا الإطار، أكد جلالتة أن مشروع إنشاء المركز الإسلامي للمعلومات البيئية يعدّ مبادرة إيجابية لوضع آلية تقنية ومعلوماتية تعنى برصد وتقييم التغيرات البيئية في العالم الإسلامي وتحديد الأولويات التنموية للبلدان الإسلامية.

واختتم صاحب الجلالة رسالته الملكية السامية بالتأكيد على أهمية نقل التكنولوجيا، واستثمارها في تشجيع الطاقة المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، معرباً عن الأمل في أن تدعم التوصيات والقرارات التي ستتخذ عنها أعمال المؤتمر مسيرة العمل الإسلامي المشترك في مجال البيئة.

4. وألقى بعد ذلك صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، رئيس المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة، كلمة نبّه فيها إلى خطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها البشرية من حيث علاقتها بالعالم الطبيعي المحيط بها وإلى ضرورة إخضاع الأنشطة الإنسانية المتدخلة في العمليات الطبيعية للدراسة العميقة الناقبة من أجل تحديد الأساليب السليمة التي تضمن بناء علاقة جيدة بين المجتمعات البشرية والأنظمة البيئية والطبيعية، داعياً إلى استلهام مبادئ الدين الإسلامي الحنيف في مجال البيئة باعتباره منبعاً للقيم الحضارية التي يسهل دمجها مع السياسات البيئية الفعّالة والقابلة للتنفيذ، ومؤكداً أن ما تحقق في الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر من شأنه التأسيس لقواعد التعاون بين الدول الأعضاء في هذا الميدان الذي أصبح اليوم، على الصعيد الدولي، من الميادين الحيوية المستأثرة باهتمام الأسرة الدولية التي باتت تستشعر خطورة تدهور أوضاع البيئة العالمية، وما يتسبّب فيه هذا التدهور من مخاطر على الحياة البشرية.

كما أشاد صاحب السموّ بالإنجازات والنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة الذي انعقد بجدة خلال شهر ديسمبر 2006 والمتمثلة بخاصة في **(تعهدات جدة حول التنمية المستدامة)** التي حدّدت مسؤوليات الدول الأعضاء بدقة في مجال التعاون في حماية البيئة، وفي مواجهة الكوارث الطبيعية، وفي معالجة المشاكل الناتجة عن التغيرات المناخية، والتصحر، وتلوث البيئة الذي صار اليوم يمثل خطراً محدقاً بالإنسانية.

وفي ختام كلمته دعا صاحب السموّ أعضاء المؤتمر إلى العمل على تعزيز الإنجازات التي تحققت منذ المؤتمر الإسلامي الأول للبيئة، وتوثيق عرى التعاون القائم بين الدول الأعضاء ومنظمة الإيسيسكو، مشيدا بمديرها العام الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، الذي قال عنه وعن الفريق العامل معه إنه "انتقل بالمنظمة إلى مصاف المنظمات الدولية الناجحة ذات المصداقية"، مؤكدا التزام المملكة العربية السعودية المتواصل بدعم هذا المؤتمر في دوراته القادمة، وتعزيز جهود الإيسيسكو في تأسيس الهياكل التي تمّ اعتمادها في الدورة السابقة، باعتبارها آليات لتنفيذ القرارات المعتمدة.

5. ثم ألقى معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - كلمة استهلها بإزجاء أسى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، على تشريفه هذا المؤتمر بإضفاء الرعاية الملكية السامية عليه وتوجيه كلمته السامية إلى المشاركين فيه، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، على تفضله بتخصيص دعم مالي كريم للمنظمة لتنظيم هذا المؤتمر.

وذكر معالي المدير العام بما توصلت إلى اعتماده الدورتان السابقتان للمؤتمر الإسلامي للبيئة من قرارات ووثائق بالغة الأهمية، منها على وجه الخصوص (الإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة)، ووثيقة (تعهدات جدة للتنمية المستدامة)، التي أسست للتعاون والشراكة بين الدول الأعضاء في هذا المجال الحيوي، وكانت بذلك ترجمة عملية للإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة، مؤكدا حرص الإيسيسكو على تعزيز هذه المكاسب من خلال إعداد مشروع (الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي) المعروف على المؤتمر الحالي لمناقشته واعتماده كخطة عمل محكمة، تعزز الاستراتيجيات التي وضعتها الإيسيسكو في المجالات الحيوية الأخرى.

وأكد معالي المدير العام في كلمته ضرورة التعامل مع قضايا البيئة برؤية شمولية وبمنهج علمي قائم على البحث المعمق والاجتهاد وعلى الاستفادة من الخبرة الدولية الواسعة، مشيرا إلى أنّ توجهات الإيسيسكو في هذا المجال تعبّر عن مواكبتها للمتغيرات والاهتمامات الدولية بقضايا البيئة وعن إدراكها لأهمية الترابط الوثيق القائم بين البيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة، ووعيتها بتكامل هذه المجالات في المستويات العلمية والتقنية، وتلازم أثارها في حياة المجتمعات الإنسانية، ولا أدلّ على ذلك ممّا يشهده العالم من تلازم تلقائي بين تدهور البيئة وأزمة الغذاء. وانطلاقا من هذه المواكبة ومن هذا الوعي ينعقد المؤتمر الحالي تحت شعار " من أجل التخفيف من آثار التغير المناخي على الدول الإسلامية" ليشهد ضمن فعالياته تنظيم مائدة مستديرة حول التغير المناخي وآثاره على الدول الإسلامية وعلى التنمية المستدامة فيها.

وفي ختام كلمته، دعا معالي المدير العام المؤتمر إلى اعتبار الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وثيقة مرجعية لأعمال المؤتمر، وأعرب عن أمله في أن تكون الدورة الحالية للمؤتمر الإسلامي للبيئة منطلقاً لمرحلة جديدة من العمل الإسلامي المشترك في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

6. ثم ألقى سعادة الدكتور رازلي محمد نور الدين، المدير العام للعلوم والتكنولوجيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة الأمين العام للمنظمة، فذكر أن التدهور البيئي في عالم اليوم هو من أخطر التحديات التي تواجه البشرية جمعاء وتهدد وجود الإنسان نفسه، خاصة مع تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وما رافقها من ارتفاع لمعدلات حرارة الجوّ والبحار والمحيطات وتعرض مساحات جليدية واسعة للذوبان السريع الذي يؤدي لا محالة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل يهدّد أجزاء من اليابسة، مشيراً إلى تزايد المخاوف بسبب إصرار حكومات بعض الدول الأغنى والأكثر تقدماً في العالم على اتباع سياسات مخالفة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات التي نص عليها بروتوكول كيوتو.

وجاء في كلمة الأمين العام أن عدداً من دول منظمة المؤتمر الإسلامي تعدّ من الدول الأكثر عرضة لأخطار الاحتباس الحراري والتدهور البيئي، خاصة وأن النسبة الغالبة من شعوب العالم الإسلامي تعاني من آفة الفقر التي تسببت في تزايد الاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى في كثير من الدول الإسلامية إلى تناقص المساحات الغابوية والموارد البحرية والمائية وتقلص الغطاء النباتي، وهو وضع أدى بدوره إلى ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية كالفيضانات الموسمية المدمرة والجفاف والتصحر والنقص الغذائي.

وفي ختام الكلمة، عبّر الأمين العام عن اعتقاده الراسخ بأن الدورة الحالية للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة ستعطي دفعة جديدة للمساعي المبذولة من أجل مواجهة المشكلات البيئية التي تهدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وستعبر من خلال قراراتها عن الصوت الإسلامي الموحد في هذا المجال.

7. وبعد ذلك توجه أعضاء المؤتمر والشخصيات الحاضرة إلى البهو الرئيس في المقر الدائم للإيسيسكو حيث اطلعوا على المعرض الخاص بقضايا البيئة في العالم الإسلامي وحضروا حفل استقبال أقامته الإيسيسكو على شرفهم.

8. وخلال الجلسة الإجرائية للمؤتمر، تم اعتماد الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وثيقة مرجعة للمؤتمر، كما تمّ اعتماد مشروع جدول الأعمال ومشروع الجدول الزمني للمؤتمر، كما تم تشكيل مكتب الدورة الثالثة للمؤتمر كما يلي :

- الرئيس : المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز الرئيس
العام للأرصاد وحماية البيئة رئيس الدورة الثانية للمؤتمر

- نواب الرئيس :

❖ سلطنة بروناي دار السلام

❖ المملكة المغربية

❖ جمهورية غينيا

- المقرر : دولة قطر

9. وقدّم رؤساء الوفود المشاركة، تقاريرهم عن الجهود التي قامت بها حكوماتهم في ميادين اختصاص المؤتمر، من أجل حماية وتبدير الأنظمة البيئية خدمة لمشاريع التنمية المستدامة في دولهم، وتسخير الموارد الطبيعية والمادية والتقنية المتاحة والمؤهلات البشرية والعلمية المتوفرة للتخفيف من آثار التغير المناخي على دولهم، وفقاً للسياسات الوطنية ورؤية كل دولة.

وقد أخذ المؤتمر علماً بتقارير وكلمات رؤساء الوفود المشاركة، في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ودعا جهات الاختصاص في الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها في تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، وفق احتياجاتها ذات الأولوية، وبما يناسب سياساتها الوطنية.

10. وقدّم المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو – تقاريره حول جهود الإيسيسكو في مجال حماية البيئة والصحة والتربية السكانية وفي مجال تدبير الموارد المائية وفي مجال الطاقات المتجددة، حيث استعرض نماذج من المكاسب والمنجزات المهمة التي حققتها الإيسيسكو في هذه المجالات أو أسهمت وشاركت في تحقيقها وطنياً وإقليمياً ودولياً، وأشار إلى عدد من البرامج والأنشطة التي نفذتها في ما بين دورتي المؤتمر الثانية والثالثة. وذكر في هذا الصدد أن الإيسيسكو عبّرت منذ إنشائها سنة 1982 وعلى مدى أكثر من ربع قرن عن وعي عميق بخطورة التحديات القائمة في مجال البيئة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وأنها عملت من خلال مرجعياتها وأدبياتها واستراتيجياتها القطاعية ومؤتمراتها الوزارية المتخصصة وأنشطتها ذات الصلة على تفعيل التخطيط الاستراتيجي على المديين المتوسط والبعيد لصياغة توجهات مشتركة وسياسات تكاملية ووضع مبادرات تعاونية وتنفيذ مشاريع وبرامج تشاورية وتبادلية من شأنها الإسهام في معالجة القضايا والمشكلات البيئية والصحية والسكانية التي طالما أثرت سلباً على مشاريع التنمية الوطنية في كثير من الدول الأعضاء، وفيما يتعلق كذلك بتدبير الموارد المائية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

وأبرز المدير العام أنّ الإيسيسكو انخرطت بشكل مباشر وبمنظور إسلامي ببناء في جهود المجموعة الدولية ذات الصلة بهذه القضايا من خلال تقديم المشورة والخبرات اللازمة للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق التنمية المنشودة في ظل بيئة سليمة وظروف صحية وسكانية ملائمة وتدابير رشيد للموارد المائية واستثمار أفضل للطاقات المتجددة. واستندت في هذه الجهود إلى ما صدر عن الدورتين السابقتين للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة كإعلان الإسلامي حول التنمية المستدامة وتعهدات جدة حول التنمية المستدامة، كما استفادت من علاقات التعاون والتنسيق القائمة بينها وبين جهات الاختصاص في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الاهتمامات المشتركة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال لتنفيذ عدد كبير من البرامج والأنشطة المتنوعة التي استفادت منها الدول الأعضاء.

وأكد المدير العام أن الإيسيسكو ستعمل بعون الله تعالى وبفضل الدعم الذي تتلقاه من الدول الأعضاء، واسترشادا بالقرارات والوثائق الصادرة عن الدورتين السابقتين للمؤتمر، وبما سيصدر بمشيئة الله عن الدورة الحالية على تعزيز الإنجازات التي حققتها في مجالات تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتدابيرها واستثمار الطاقات المتجددة ومواجهة الكوارث الطبيعية، وتفعيل أدوار التربية والتعليم لخدمة قضايا التنمية المستدامة بالدول الأعضاء والإسهام في معالجة الإشكاليات البيئية والصحية والسكانية ونشر الثقافة البيئية والصحية والسكانية من أجل تنمية المجتمع، مشيراً إلى التوجهات الطموحة لمشروع الخطة متوسطة المدى للإيسيسكو للسنوات 2010 – 2018، والذي تبوّأت فيه موضوعات البيئة والصحة والسكان والتنمية المستدامة مكانة متميزة بين مجمل الموضوعات والقضايا والمحاور التي تدرج في إطار تخصصات المنظمة الإسلامية واهتماماتها.

11. واعتمد المؤتمر تقرير المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول جهود الإيسيسكو في مجال حماية البيئة والصحة والتربية السكانية، مع أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار، داعياً المدير العام إلى مواصلة جهود المنظمة في مجال حماية البيئة والصحة والتربية السكانية، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المختصة، والتركيز على التوعية البيئية ومشاركة المنظمات والهيئات البيئية الأهلية لما لها من دور فعال في مجال المحافظة على البيئة. كما دعا المدير العام إلى عرض تقرير حول جهود المنظمة في مجال حماية البيئة والصحة والتربية السكانية على الدورات المقبلة للمؤتمر.

12. كما اعتمد المؤتمر تقرير المدير العام حول جهود الإيسيسكو في مجال تدبير الموارد المائية، مع أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار، ودعا الدول الأعضاء إلى المزيد من التعاون مع المنظمة للعمل على تطوير آليات تدبير الموارد المائية والمحافظة عليها، باعتبارها ثروة إنسانية، وتحسين أداء المؤسسات والهيئات المختصة وتبادل الخبرات والمشروعات في هذا

النشأ، وفق مضامين وتوجّهات استراتيجية تطوير الموارد المائية في الدول الإسلامية، وبما يلبي حاجات الدول الأعضاء وأولوياتها وسياساتها العامة في هذا المجال، والتوسّع في أبحاث الموارد المائية والجفاف لما تشكله من أهمية للدول الإسلامية التي تعتبر المشكلة الرئيسية فيها.

كما دعا المدير العام إلى عرض تقرير حول جهود المنظمة في مجال تدبير الموارد المائية على الدورات المقبلة للمؤتمر.

13. واعتمد المؤتمر تقرير المدير العام حول جهود الإيسيسكو في مجال الطاقات المتجددة، مع

أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار، مؤكداً على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بقضايا الطاقات المتجددة وتشجيع استخدامها في الدول الأعضاء، في المجالات الحيوية ومن أجل الأغراض التنموية، والتوسّع في بدائل الطاقة والتركيز على استخدام الطاقة الطبيعية مثل الشمس والتيارات الهوائية والمائية، وإعداد برامج متخصصة تهدف إلى التوعية من أجل تخفيض الاستهلاك في مجالات الطاقة وترشيد استخداماتها وتطبيقاتها الصناعية، ودعا المدير العام إلى عرض تقرير حول جهود المنظمة في مجال الطاقات المتجددة على الدورات المقبلة للمؤتمر.

14. واعتمد المؤتمر الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي، مع أخذ ملاحظات أعضاء

المؤتمر بعين الاعتبار، ودعا الدول الأعضاء إلى الاسترشاد بتوجهات الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي والاستئناس بمضامينه عند إعداد السياسات والخطط الوطنية وخلال تنفيذ المشاريع والبرامج الميدانية ذات الصلة، كما دعا المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة إلى التعاون مع الإيسيسكو في وضع الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي موضع التنفيذ بما يخدم حاجات الدول الأعضاء وأولوياتها، وأكد المؤتمر على تكليف الإيسيسكو بتنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار خططها واستراتيجياتها، وذلك بصفتها الجهاز الإسلامي المختص في قضايا البيئة والموارد المائية والطاقات المتجددة، وبحث مجالات التعاون وتبادل المعلومات والبرامج الخاصة بالتنمية من خلال المركز الإسلامي للمعلومات البيئية.

15. وبعد العرض الذي قدّمه المدير العام للإيسيسكو بشأن مشروع برنامج حول تطوير الطاقة

المتجددة في البلدان الإسلامية وآليات تنفيذه، أبدى المؤتمر عدداً من الملاحظات الخاصة بوضعية مصادر الطاقة المتجددة في العالم الإسلامي وأساليب استخدامها، وقدّم جملة من المقترحات لمعالجة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في هذا المجال، داعياً المدير العام للإيسيسكو إلى العمل على بلورتها في برامج وأنشطة ومشاريع ضمن خطة عمل المنظمة، كما عبّر أعضاء المؤتمر في مناقشتهم عن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية لممارسة المزيد من الضغوط على الدول الأكثر تسبباً في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والدول التي تنتهج سياسة الاقتلاع العدوانية أو العشوائية للأشجار، وذلك لحملها على تغيير

سياساتها في هذا الشأن والالتزام بالمواثيق الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف في هذا المجال. وأكد المؤتمر ضرورة إيلاء عناية خاصة لقضايا البيئة في المناطق الخاضعة للاحتلال، وما تعانيه من تحكّم جائر في مصادر الطاقة والموارد المائية ومن اعتداءات سافرة على المساحات الزراعية والغابوية والغطاء النباتي الطبيعي في المناطق المحتلة.

واعتمد المؤتمر مشروع برنامج تطوير مصادر الطاقة المتجددة في البلدان الإسلامية

وآليات تنفيذه، مع أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار، داعيا الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ترمي إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة على النحو الأمثل والمحافظة عليها وفق منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار مختلف القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة عند تنفيذ البرامج والمشروعات في هذا المجال، وحثا على توفير إطار مؤسسي وتنظيمي في مجال الطاقات المتجددة بما يكفل إعداد أرضية قانونية تكون بمثابة خطوط توجيهية للاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة وتضمن تنسيق العمل بين مختلف القطاعات المعنية. واقترح المؤتمر اعتماد تدابير تحفيزية تشجع على تطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها على نطاق واسع وتوفير المعلومات ذات الصلة وتطوير التعليم والاتصال في مجال الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة وإشراك فئات المجتمع في صنع قرارات تضع ضمن أولوياتها تطوير مصادر الطاقة المتجددة مع مراعاة الاحتياجات المحلية وإمكانية توفير استخدام أمثل للموارد في الأرياف والمناطق النائية.

كما دعا المجتمع الدولي إلى مراقبة استخدامات الوقود الحيوي لما قد ينجم عنها من إضرار كبير بالأمن الغذائي، وأوصى باعتماد آليات وطنية وإقليمية لبناء القدرات في هذا المجال، من خلال وضع برامج للتدريب والبحث والتطوير وإنشاء مراكز للتميز وتشجيع العمل في إطار شبكات وتبادل التجارب والممارسات المثلى، وحث على نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي وتشجيع استخدام نتائج البحوث وملاءمتها مع الاحتياجات المحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للقضايا المتعلقة بالسلامة الكيميائية ونظام المؤشرات الخاص بالطاقات المتجددة، وتشجيع معالجة النفايات الصلبة والعمل على الاستفادة منها وتطوير الوحدات الإنتاجية الخاصة بإعادة استخدام هذه النفايات والتأكيد على ضرورة دفن المخلفات الخطرة بصفة آمنة وسليمة والسعي لمراقبة وسائل التخلص منها وذلك وفقا لمضامين اتفاقية بازل والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على إبرام الاتفاقيات الثنائية بين الجهات المتخصصة المعنية بقضايا البيئة وتشجيع التعاون والشراكة بينها ودراسة إنشاء صندوق إسلامي لدعم الأبحاث والمشروعات في مجالات الطاقة المتجددة، ودعم جهود الدول الإفريقية المحتاجة في مجالات الطاقة المتجددة، ودعا المدير العام إلى عرض تقرير في هذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمؤتمر.

16. واعتمد المؤتمر الوثيقة الخاصة بمشروع إنشاء المركز الإسلامي للمعلومات البيئية، مع أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار، ووجّه الشكر إلى المملكة العربية السعودية ممثلة في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على إنشاء المركز واحتضانه وتوفير وسائل العمل اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمهامه في أحسن الظروف، ودعا المؤسسات ذات الصلة إلى التعاون مع المركز وتزويده بالمعلومات والمعطيات والإحصاءات الضرورية، لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب في المجال، ودعا المؤتمر المدير العام إلى عرض تقرير في هذا الشأن على الدورة المقبلة للمؤتمر.

17. وفي مناقشة الوثيقة الخاصة بمشروع النظام الداخلي للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة، أبدى أعضاء المؤتمر جملة من الملاحظات الخاصة بالمقتضيات الإجرائية والقانونية في الوثيقة، والتي سيتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية للوثيقة المذكورة وعرضها على الدورة المقبلة للمؤتمر.

واعتمد المؤتمر مشروع النظام الداخلي للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة، مع أخذ ملاحظات أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار.

18. وقرر المؤتمر تشكيل المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة لمدة سنتين كما يلي :

- ❖ الرئيس : صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز.
- ❖ الأمانة: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة — إيسيسكو —.
- ❖ الأعضاء :

- المنطقة العربية :

- الجمهورية التونسية
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية

- المنطقة الإفريقية :

- الجمهورية الغابونية
- جمهورية غامبيا
- جمهورية مالي

- المنطقة الآسيوية :

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- جمهورية قازاخستان
- ماليزيا

19. وقرر المؤتمر تكليف رئيس المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، رئيس المكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة، والمدير العام للإيسيسكو بالتنسيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحديد مكان عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة، خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2010م، ووجه الشكر إلى المملكة العربية السعودية على تخصيص موازنة قدرها : مليون (1.000.000) دولار أمريكي لعقد كل دورة من دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة والمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة.

20. واعتمد المؤتمر التوصيات الصادرة عن المائدة المستديرة التي انعقدت ضمن فعاليات المؤتمر حول التغير المناخي وأثاره على الدول الإسلامية.

21. وفي ختام أعماله، قرر المؤتمر رفع برفقيات شكر وامتنان إلى جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، وإلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة العربية السعودية.